مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الهيئة التشريعية في الجزائر وأبعادها الإيديولوجية

المجلس الشعبي الوطني الجزائري أنموذجاً

Legislative Power In Algeria, And its Ideological Dimensions
The Algerian National People's Assembly is a Model

الزبير بن عون*

جامعة عمار ثليجي الأغواط، (الجزائر)، z.benaoune@lagh-univ.dz

مخبر التمكين الإجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة الأغواط

تاريخ ارسال المقال: 2021/12/11	تاريخ القبول: 2022/01/22	تاريخ النشر: 2022/03/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل المولدة للنزاع بين الأطراف في المجلس الشعبي الوطني الجزائري، وإقتصرنا على العامل الفكري والمتمثل في إختلاف الإيديولوجيات السياسية، الإقتصادية، الدينية المذهبية، والثقافية. وفي سبيل ذلك قمنا بدراسة ميدانية بالمجلس لعينة حصصية قدرت بـ 241 نائب برلماني بإختلاف إنتماءاتهم السياسية؛ وبعد التحليل والتفسير خلصنا إلى نتيجة مفادها أن النزاع الحاصل داخل المجلس ناجم عن إختلاف الأفكار والفلسفات والإنتماءات، وأخذ طابعاً ثقافياً بالدرجة الأولى، ثم طابعاً سياسياً، ومن ثمة طابعاً دينياً وإقتصادياً.

الكلمات المفتاحية: النزاع ؛ الصراع ؛ الإيديولوجيا؛ البرلمان.

Abstract :

We aim through this study to research the factors that generate conflicts within the Algerian National People's Assembly, We have limited our research to intellectual factors represented in different political economic, religious and cultural ideologies. To do this, we conducted a field study at the People's National Assembly on a sample quota estimated at 241 parliamentarians from different political affiliations. We came to the conclusion that the conflict in the council arose out of different ideas, philosophies and affiliations, and took first a cultural character, then a political one, then a religious and economic character.

Keywords: The struggle ؛ conflict ؛ ideology ؛ Parliament.

مقدّمة:

يُعد المجلس الشعبي الوطني وحدة بنائية ممثلة للنظام الحكومي، أنشأ بدافع وبطابع سياسي من أحزاب سياسية ممثلة للفئات والشرائح الإجتماعية في المجتمع، وإن عدم التجانس في الأفكار والميول والأهداف والفلسفات، والإنتماء إلى تيارات سياسية متناقضة يحول دون الإتفاق على برامج عمل موحدة، ولم يُسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض وتعمل في إطار واحد وهدف مشترك. إلا في بعض جماعات المصلحة التي تتعاون من أجل تسيير مشروع والمصادقة عليه بالأغلبية، وهنا تدخل النزاعات الخفية بين الجماعات ذات الطابع السياسي والديني والثقافي داخل المجلس، وهذا ما يتولد عنه نزاع قليل الشدة وليس صراع حاد وهذا بالطبع له آثار قد تكون سلبية على سير المجلس.

أفضت الملاحظات الواقعية بأن الجماعات السياسية في المجالس المحلية والمجلس الشعبي الوطني أخذت على العموم شكل إقصائي وغير توافقي بين مختلف الأطراف، والذي تغذيه المرجعيات الأيديولوجية وحتى القبلية والجهوية لكل طرف، بدل من أن يكون التنافس على تحقيق وتجسيد البرامج الحزبية وتحقيق التنمية المحلية والوطنية،

في إطار التوافق والإنسجام، كما أن الأنظمة التي تعرفها المجالس الشعبية المحلية والوطنية في الجزائر ليست حديثة؛ والنقاشات والدراسات حولها ليست حديثة كذلك، فمنها من ربطت هذه الأزمة التي تعيشها المجالس بطبيعة البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري كون أنه متخلف وتقليدي، ولم يصل إلى مستوى الثقافة السياسية والاقتصادية، وبالتالي تصبح عوامل الصراع داخل هذه المجالس ليست سياسية وحسب، وإنما عصبيات قبلية وجهوية وولائية متجسدة فيها تسعى للوصول إلى السلطة وإحراز القوة والمكانة والحصول على الإمتيازات والمشاريع ...، ومنها من ربطتها بتعدد الأفكار السياسية كون المجالس متشكلة من تشكيلات سياسية متنوعة ومختلفة ومتخالفة في فلسفاتها وأفكارها ومبادئها وبرامجها، ومنها من ربطتها بتعدد الأفكار ذات الاتجاه الاقتصادي أي بين الأحزاب التي تتبنى التوجه الاشتراكي، وبين الأحزاب التي تتبنى التوجه الرأسمالي أو الإسلامي، أو حتى بين الأحزاب المحايدة والتي لا تتبنى أي فكر اقتصادي. ومنها من ربطتها بتعدد وتنوع الأفكار الدينية والتي تتنوع على حسب انتماء كل عضو الى دين محدد أو الى مذهب معين ...، إلا أننا في دراستنا نحاول الجمع بين هذا وذاك ونجعلها في قالب سوسيولوجي.

إن هذه الأزمة الحاصلة بالمجلس الشعبي الوطني جعلتنا نتساءل ونبحث عن المعوق الفعلي والحاسم الذي يقف وراء ذلك. ففي دراسة قام بها الباحث "جيمس كارلسن J.Carlson" استخلص فيها أن التنظيمات الجزائرية العمومية تأسست بمنطلق إيديولوجي وبأهداف إجتماعية، مُفلسة إقتصادياً مسبقاً، مسيَّرة بمنطق القبيلة والجهوية والإيدولوجية، جعلتها الدولة أداة للسياسة، الموظفون فيها متعبون بآراء إيديولوجية والولاء فيها لمصادر القوة السياسية، وبالتالي فإن الصراع فيها عصبيات قبلية وسياسية.[1] ومن جهة أخرى خلص مكتب الدراسات الفرنسي "سيقوس segoos" إلى أن العمل في التنظيمات الجزائرية ومنظوماتها التسييرية والعلاقات الاجتماعية والمهنية التي أسست عليها تتميز بعدم موضوعيتها، كونها نابعة من إرادة الأفراد والمبنية على تصورات إيديولوجية وسياسية، أكثر منها مسارات حقيقية سائدة في ميدان العمل، فالعلاقات الإجتماعية بها، تتراوح بين الأوجه السياسية والأوجه القبلية والعشائرية التي كانت أكثر إحكاماً.[2]

صارت الهيئة التشريعية تتشكل من تعدد هوياتي، ومن ايديولوجيات متعددة ومتنوعة، فمنها الهويات السياسية (الأحزاب السياسية) والهويات الدينية (التوجهات الدينية) والهويات الاقتصادية (الأفكار الاقتصادية) والهويات الجماعية (القبلية، العشائرية والجهوية) والهويات التنظيمية (وجود علاقات متداخلة ودائمة بين أفراد التنظيم)، والهويات الفردية وهذه الهويات والكيانات داخل التنظيم هي نتائج العيش في المجتمع. فالسلوكات والأفعال التي تبدو في التنظيمات هي تعبير عن الهوية والإنتماء، بالتالي تظهر لنا هذه الهويات وتنشأ بين الأفراد ومجالات تفاعلهم وعلاقاتهم الاجتماعية في بيئات اجتماعية معينة، ومجالاتهم العمرانية والاجتماعية المحددة. فإنتماء النواب ضمن جماعة إنتماء أو جماعة مرجعية أو مجتمع محلي يدفعهم إلى تقمص شخصيتها والتوَّحد بقيمها وقواعدها ومعاييرها وضوابطها وسلوكاتها بحيث يسعى كل طرف من خلال هذا الانتماء إلى توطيد الهوية الجماعية.

إن الهيئة التشريعية التي أنشأت بالأساس بقصد التعاون لتحقيق التنمية الوطنية، قد تحولت إلى مجالات لنشوب النزاعات والصراعات وأصبحت تعاني من صراعات متنوعة، وذلك من جراء تنوع الأفكار والايديولوجيات؛ ومن مظاهر وآثار ذلك حالات الإستقالة، سحب الثقة، المقاطعة، عدم الحضور للجلسات والمداولات، عدم التصويت على قرار مشروع أو دستور معين، المناقشات والتي تحتل مكانة هامة داخل المجلس. محاورات ونقاشات حادة بين النواب، مشادات بالأيدي ... وما الى ذلك من مظاهر. فقد صارت بمثابة مجال وإطار للتفاعل والفعل الاجتماعي الذي يتجاوز الضوابط والقواعد التنظيمية والقوانين الرسمية، حيث أصبحت تتحكم فيها أطر مرجعية أخرى غير رسمية نابعة من الخصوصية الإجتماعية، الثقافية، الدينية، السياسية والإقتصادية للتشكيل الاجتماعي القائم، ومن ماضي الأفراد وطبيعة تنشئتهم السياسية، الاجتماعية والدينية ... فمن هذا المنطلق تبادر في ذهننا تساؤلاً رئيساً مؤداه: ما هي الأبعاد الإيديولوجية المتجسدة في الهيئة التشريعية بالجزائر ؟ وما هي الإيديولوجية الأكثر سيطرة ؟ فيما تتمثل العوامل المولدة للنزاع الإيديولوجي في الهيئة التشريعية ؟

وقد تولد عن هذه التساؤلات الرئيسة، مجموعة من التساؤلات الفرعية قمنا بالإجابة عليها عن طريق **الفرضيات** المصاغة كما يلي:

– كلما ازداد انتماء الأفراد الى أحزابهم السياسية من خلال التعصب لأفكارها، لمبادئها، برامجها وفلسفتها (الوطني، الليبرالي، الاسلامي، الراديكالي، العلماني ...) كلما نشأ نزاع فكري داخل المجلس بين التوجهات السياسية.

– كلما إزداد انتماء الأفراد والجماعات للتوجهات الاقتصادية (اشتراكي، رأسمالي، اسلامي) التي ينتمون لها، كلما إزداد ظهور نزاع فكري بين هذه الجماعات داخل المجلس.

– كلما ازداد ولاء الأفراد الى توجهاتهم الدينية والمذهبية (الاسلاميين، العلمانيين)، كلما ازداد احتمال ظهور نوع من النزاع الفكري الديني، المذهبي والعقائدي بين الأفراد والجماعات المشكلة للمجلس.

– كلما ازداد ولاء وانتماء الأفراد والجماعات داخل المجلس للجهة التي ينتمون لها (الشمال، الجنوب الشرق الغرب) أو المنطقة الثقافية (الأمازيغ، الشاوية، الميزاب، العرب) وسعي كل طرف الى محاولة تحقيق مصالح جماعة انتماءه والدفاع عن أفكارها، كلما ازداد حدوث نزاع ثقافي بين الولاءات والانتماءات الثقافية المشكلة للمجلس.

المبحث الأول: الإطار المنهجي.

نتطرق في هذا المبحث الى أهم الأسباب الداعية الى تناول الموضوع بالبحث والتقصي، كما نتطرق لأهمية الموضوع المعالج والأهداف الذاتية والموضوعية التي سعينا إلى تحقيقها.

المطلب الأول: أسباب إختيار الموضوع، أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: الأسباب الداعية لتناول الموضوع بالبحث:

إن المعاينة المستمرة للأحداث التنازعية والصراعية التي مرت بها الجزائر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وخاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ومع بداية من الإنفتاح على العالم الخارجي

وتبني الجزائري للنظام العالمي الجديد (الرأسمالي، الليبرالي) أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وبداية التسعينيات أفضت الى أن الجزائر شهدت تغيرات اجتماعية، اقتصادية وسياسية وخاصة منها هذه الأخيرة بعد سن قانون الحرية الفكرية والسياسية (التعددية الحزبية). أين كان المجلس الشعبي الوطني عبارة عن مجلس وطني أحادي الإتجاه فالتغير الذي طرأ عليه أدى به الى تأثيرات بداخله وفي الساحة السياسية والأمنية بالجزائر، وقد كان أول تساؤل بدر في ذهننا هو : لماذا جمدت الفترة التشريعية بداية التسعينيات؟. ولماذا تم حل المجلس آنذاك؟. ماهي الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة لذلك؟. هل يكون الداعي بسبب تغير التوجه الفكري من (وطني إلى إسلامي) سبب في ذلك ؟ هذه التساؤلات بقيت تراودنا في كل مرة، لا سيما مع التطورات التي شهدتها الجزائر في التسعينيات من حالة اللامن واللاسلم وعدم إستتباب الأوضاع على حالها التي كانت سابقاً. الأمر الذي دعانا الى طرح العديد من التساؤلات والإستفسارات، محاولين الإجابة عنها بعد الإطلاع الشامل حول تلك الأحداث التي مرت بها الجزائر.

وأثناء الفترة التشريعية الرابعة والخامسة بقينا نتابع مجريات الأحداث السياسية في الجزائر والتنافس الحزبي على العضوية في المجلس وعلى السلطة، وعلى الحقائب الوزارية، حيث ظهر آنذاك تناحر وتنافر كبيرة بين الجماعات الحزبية بشتى إتجاهاتها الفكرية والإيديولوجية (الوطنية، الإسلامية الإشتراكية، الليبرالية، العلمانية المحايدة) في الساحة السياسية في الجزائر، وكذلك داخل المجلس الشعبي، بحيث أصبح كل طرف يسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد ليتحصل على الأغلبية وبالتالي تزيد سلطته وقوته ونفوذه وحتى سيطرته وهيمنته على كل دواليب الحكم في البلاد، ولكن بدافع عدة أسباب لم يتحصل كل ذي حق على حقه فحدثت تجاوزات من قبل بعض الأطراف من (جهوية، عدم الموضوعية، اللاشفافية ..) الى أن سيطرت تكتلات حزبية على كل المجريات والأحداث، ونبذت الأطراف الأخرى بقصد أم بدون قصد ...، ومن هنا بدأ النزاع وأخذ أشكال وأنماط عديدة، والطابع الرئيسي الذي أخذه هو الصراع على السلطة وكسب القوة والنفوذ، وهذا الصراع خلف آثاراً كبيرة على باقي الأطراف كما أن الصراع تحول بعد ذلك الى نزاع فكري ايديولوجي شديد بين أطرافه (الوطنيين المتشبثين بالسلطة، والإسلاميين والاشتراكيين الذين يرون بأنهم الأولى بالحكم وتسيير البلاد وإخراجها من محنتها).

إن ما يحدث في الدورات العادية بالمجلس، وفي جلساته من إختلافات وخلافات في الإتجاهات الفكرية المختلفة والمتعددة، حين المصادقة على القوانين التي تقدمها الحكومة، أو سن قوانين وتشريعات جديدة وهي عديدة نذكر من بينها على سبيل المثال: قانون المالية، تعميم إستخدام وتداول اللغة العربية في الإدارات العمومية، قانون تحريم التعامل بالربى، مقاطعة إستيراد الخمور وإنتاجها، قانون جعل اللغة الامازيغية كلغة ثانية الإختلاف حول قانون المالية، قانون الأسرة ...؛هذا علاوة على مجموعة من الاقتراحات والقوانين التي يطرحها المجلس الدستوري من أجل المصادقة عليها والتي تشهد إختلافات كبيرة جداً، ومرد هذا كله حسب رأينا يرجع إلى تعدد الاتجاهات الفكرية داخل الهيئة التشريعية، هذا اذا ما علمنا بأن الهيئة متكونة من مجموعة معتبرة من التوجهات الفكرية منها ما هي وطنية، إسلاموية، اشتراكية، ليبرالية، علمانية، جهوية ... وما الى ذلك. وهذه الأبعاد وغيرها تترك آثاراً على عمل وسير المجلس الى درجة تصل في حالات التصويت على بعض القوانين

الى الانسداد والتجميد بفعل تعدد الآراء والفلسفات بين الجماعات السياسية والتكتلات الحزبية والمجموعات البرلمانية المشكلة للمجلس الشعبي الوطني، أو تمرير مشاريع القوانين بفعل حصول أغلبية لحزب سياسي أو تحالفه مع أحزاب أخرى، الأمر الذي يجعل الأحزاب المعارضة لا ولا محل لها ولا تأثير لها على تشريع القوانين، أو مراقبة عمل الحكومة.

غالباً ما يحدث أثناء تنصيب المجلس والذي يكون بين الأحزاب السياسية والجماعات داخل المجلس التي تكون هدف كل واحدة منها السيطرة على المجلس وعمله، من خلال التنافس مع باقي الأحزاب والقوائم الحرة على الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد، والسعي للوصول الى السلطة بالأغلبية المطلقة، لأن هذه الأخيرة تكون عامل قوة وهيمنة. كما أن الخلاف العقائدي والفكري بين المجموعات البرلمانية يترك آثاراً على عمله وهذا الخلاف يكون غالباً بين الأعضاء ذوي الإنتماء الوطني والأعضاء ذوي الإنتماء الإسلامي والإشتراكي وباقي الطوائف الأخرى، هذا إذا ما عرفنا بأن الحزب العتيد (حزب جبهة التحرير الوطني) والتجمع الوطني الديموقراطي هو ما المسيطران على عمل المجلس بالأغلبية المطلقة في كل فترة تشريعية، وهذا ما يخلف تنافس على المناصب والمقاعد، ويخلف أيضاً مشاحنات وتناحرات وتنافرات بين الأعضاء داخل الأحزاب نفسها وبين النواب بإختلاف توجهاتهم وإنتماءاتهم داخل الهيئة التشريعية.

إن النزاع القائم بين بعض المجموعات البرلمانية، والأحزاب السياسية اليسارية والتي تُكَنُ عداءاً مستمراً للحكومة القائمة، من شأنه أن يخلق حلقة مفرغة بين هذه الأحزاب والحكومة، ويظهر هذا جلياً أثناء الجلسات والدورات التي يعقدها المجلس وخاصة حين الرقابة على عمل الحكومة، حيث يُظهر بعض النواب عداءاً لا نظير له لأعضاء الحكومة من خلال طرح الأسئلة والاستفسارات والتقييمات والإنتقادات لعمل الحكومة. وهذا ما يظهر كذلك نزاعاً بين الحكومة التي تنتهج النهج السياسي الوطني وبين باقي الأعضاء الذين ينتهجون اتجاهات فكرية أخرى قد تكون اشتراكية معادية للحكومة أو إسلامية وما الى ذلك.

لقد كانت الإنطلاقة الأولى للموضوع تدور حول السؤال المحوري التالي: هل ما يجري داخل الهيئة التشريعية ظاهرة علمية يمكن أن تكون دراسة أكاديمية؟. إذا كان الجواب بالإيجاب كيف يتم ذلك؟. هل النزاعات الحاصلة مردُها الى تعدد الاتجاهات الفكرية والايديولوجية أم الى تعود الى أبعاد أخرى؟. إعتبرناها في البداية سلوكات وأفعال نزاعية تنافسية غير انضباطية وغير قانونية تتمحور حول المصلحة الشخصية والاستراتيجيات الفردية لأعضاء المجلس، أو لنزعات الجهوية، إلا أننا بعد دراستنا الاستطلاعية والقراءات المستفيضة التي قمنا بها مكنتنا من إكتشاف أبعاد أخرى للنزاع الإيديولوجي. لذا طرحنا الأسئلة التالية:

لماذا تحدث هذه السلوكات والأفعال الصراعية والتنازعية داخل الهيئة؟. أو لماذا تتنازع الأحزاب السياسية المشكلة للمجلس فيما بينها، ولأي سبب؟. ما هي دوافع هذه الأفعال، وما هي دواعيها؟. وما هي العوامل التي تتحكم فيها وما طبيعتها؟ ما هي الموجهات التي تحكمها وتوجهها؟. هل توجهها الايديولوجيا أم دواعي أخرى نغفل عنها ؟.

الفرع الثاني: أهمية الدراسة والهدف منها.

دراستنا ليست مجرد نزعة علمية تسود الميل الأكاديمي هكذا ببساطة، ولكن الأمر يعود إلى أهمية الموضوع المعالج وإلحاحيته وخطورته، وارتباطه المباشر بالمظاهر والوقائع من سوء التسيير الاداري، والنقص الفادح في سن القوانين والتشريعات المنطقية التي تخدم البلاد والعباد، حيث أنه يُغفل بوعي أم بدون وعي للقوانين التي تخدم التنمية في البلاد وخاصة منها التنمية المستدامة والنقص الفادح في رقابة المجلس عن طريق أعضاءه لعمل الحكومة وللمشكلات التنظيمية التي تعاني منها مؤسسات الدولة، والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر، ومن عدم التنفيذ الكامل ومراقبة ومتابعة تطبيق التشريعات التي يسنها المجلس الشعبي الوطني هذا بالإضافة الى العلاقة غير الحسنة بين نواب المجلس من المعارضة وبين الأعضاء الموالين الحكومة، فهي واقع ملموس يلاحظه الشخص العادي قبل أن يلاحظه الباحث في كواليس مؤسسات الدولة.

إن موضوع البحث يتمثل في دراسة فعل النزاع في الهيئة التشريعية بالجزائر والأطر المرجعية التي تحكم العلاقات الإجتماعية والتنظيمية داخل المجلس بصفته مجال تتشكل فيه الصراعات والنزاعات أو مجال يمتد إليه الصراع الذي يحدث في المجتمع المحلي، وكلها لها أبعادها ومؤشراتها، وعلى هذا الأساس إما أنها تظهر نزاعات برامج سياسية بفعل التعددية الحزبية ومنطلقاتها السياسية، وإما أنها نزاعات تأخذ منحى إقتصادي من خلال وجود ايديولوجيات اقتصادية رأسمالية، وأخرى اشتراكية واسلامية، وإما أنها نزاعات تنظيمية تتولد بفعل تشريعات ومناخ العمل، وإما أنها نزعات ذات أبعاد دينية وطائفية والتي تتولد بتولد التيارات الدينية بالمجتمع والتي تتشكل في المجلس عن طريق الاعضاء المنتمين لهذا أو ذالكم التيار، كأن نجد التيار الاسلامي، العلماني، الشيوعي ... وإما أنها نزعات تأخذ منحاً آخر كأن تكون نزاعات تتشكل بعامل التوجه والولاء فلذلك نجد الولاء للوطن أو الولاء للدين الاسلامي، أو الولاء للشيوعية، أو الولاء لليبرالية وما الى ذلك، وإما انها نزعات جهوية طائفية وقبلية بين أعضاء ينتمون الى القبائل البربرية وبين أولائك المنتمين الى القبائل العربية، أو بين الأعضاء من الشمال والجنوب الجزائري، أو بين الشرق والغرب. أو بين الشمال والجنوب، وهذه كلها تشكل لنا مخبر ثري ومهم جداً للملاحظة السوسيولوجية، لأنه بواسطة هذه الملاحظة نستطيع أن نحدد:

- طبيعة الإنتماء السياسي كدافع لبروز سلوكات وأفعال نزاعية داخل الهيئة.
- طبيعة الانتماء المذهبي الديني كسبب لبروز سلوكات وأفعال نزاعية داخل الهيئة.
- طبيعة الانتماء الاقتصادي كعامل من عوامل الصراع والنزاع الايديولوجي بين التوجهات الاقتصادية.
- طبيعة الانتماء والولاء الثقافي والانتماء الجهوي كعامل مولد للنزاع بين الطوائف والانتماءات داخل الهيئة بين الاعضاء من القبائل البربرية (الأمازيغ) والقبائل العربية، أو بين الأعضاء من الشمال والجنوب، أو الشرق والغرب.

فطموحنا من خلال هذه الدراسة يكمن في العمل على فهم ودراسة العلاقة التي تجمع بين المجلس الشعبي والمجال الاجتماعي والثقافي، إنطلاقاً من فهم التفاعلات والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع التي تنعكس

على نمط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تتم داخل المجلس، وكذا فهم وتحليل فعل النزاع وعوامله والتي نردها حسب اعتقادنا الى التوجه الفكري الايديولوجي.

فما دام هدف السوسيولوجيا هو الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية والسياسية والتنظيمية وحقيقة المشاكل والقضايا والوقائع والأحداث، فإن أهداف الدراسة تتمثل في:

– محاولة الوصول إلى حقيقة الظاهرة المدروسة، وحقيقة الصراعات والنزاعات التي يتخبط فيها المجلس الشعبي الوطني، وتحديد طبائعها وأسبابها وعواملها وأبعادها.

– إبراز المظهر الإجتماعي ودراسة المجتمع وثقافته وتوجهاته، وذلك بدراسة ظاهرة وعملية النزاع الايديولوجي عن طريق إكتشاف البعد الاجتماعي له خارج وداخل الهيئة.

– القيام بتوصيف وتحديد النموذج الثقافي والايديولوجي الموجه لسلوكات الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع وداخل الهيئة التشريعية، والذي له معنى لديهم، ويعتبر القوة المحركة والموجهة لهم.

– البرهنة على أن أزمة النزاع في المجلس التي أدت لعدم فعاليته وفاعليته؛ ليست أزمة مادية متمثلة في نقص الإرادات والأموال، ولا أزمة صراع للمصالح الفردية لأعضاءه، وإنما هي أزمة ثقافية ومعنوية تتمثل في غياب الإرادة الجماعية وعوامل التعاون والانسجام والاتساق، والتي تسببها بالأساس حسب تصورنا أولاً هي الإختلافات الفكرية والإيديولوجية للأفراد المشكلين للهيئة التشريعية.

– البرهنة على أن التفاعلات القائمة في المجلس عقيمة وغير واقعية وغير وظيفية، وأن آثارها تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية المحلية بالولايات، والتنمية الوطنية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي.

الفرع الأول : الايديولوجيا.

يعتقد "جاكوب باريون Beryon" بأن الايديولوجيا:" تطلق على تلك الآراء التي تدعي لنفسها احتكار الحقيقة، فتدمغ بالخطأ ما عداها من الآراء وتحاربها. وهكذا يتنازع الإيديولوجيون فيما بينهم ويحاربون بعضهم بعضا حتى يرى الواحد منهم من يخالفه الرأي والنظر الى خصمه وعدوه".(3)

ويعرف "ميلتون روكيتش Milton Rokeach" الإيديولوجيا بأنها:" نظام من المعتقدات والاتجاهات ذات طبيعية دينية أو سياسية أو فلسفية، والذي يتأسس بهذا القدر أو ذاك بمشاركة الآخرين، وينشأ عن سلطة خارجية".(4)

أما "فير شايلد Fair Child" فيعرفها على أنها " مجموع الأفكار والمعتقدات التي تضفي على جمع ما شخصية مميزة منفردة سواء كان هذا الجمع أمة من الأمم، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية ،أو مذهباً من المذاهب".(5)

أما "تلكوت بارسونز Parsonse " فعرفها بأنها:" نسق من الأفكار الموجهة التي لها أصل إمبيريقي تلك التي تمنح الإنسان تفسيراً للطبيعة الامبيريقية للجماعة والمواقف التي تقف فيها والعمليات التي نمت بها حتى حالتها الراهنة؛ ثم الأهداف التي يتوجه إليها الأعضاء جماعيا وعلاقتهم بمسار الأحدث في المستقبل.(6)

ويعرف "جي روشيه Guy Rocher" الأيديولوجيا بأنها:" نسق من الأفكار والأحكام الظاهر والمنتظم عموماً يستخدم ليصف ويفسر ويشرح أو يبرر وضع مجموعة أو جماعة من الناس، والذي يستوحي من مفاهيم القيم بشكل عام ويحدد اتجاه الفعل التاريخي لهذه المجموعة أو لجماعة من الناس". يلاحظ في هذا التعريف أنه يفرق بين الفكر في ذاته وما ينتج عنه من أفكار عامة والأيديولوجيا باعتبارها نسقاً من الأفكار يحدد ويوجه أفعال وممارسات جماعة اجتماعية معينة في لحظة تاريخية محددة، لأن ذلك هو الفيصل بين الأفكار والنظريات من جهة والأيديولوجيات من جهة أخرى، فهي وإن كانت نوعاً خاصاً من الأفكار، إلا أنها تقوم بوظيفة اجتماعية محددة هي توجيه الفعل الاجتماعي، فهي إذن فكر في حالة فعل، فكر يستهدف تحريك جماعة معينة نحو أهداف محددة وهكذا تلعب الأيديولوجية دوراً هاماً في تحديد الفعل الإجتماعي، فهي تحدد اتجاه الفاعل وتفسره وتبرره وتضفي شرعية على الوسائل المتاحة للفاعل والغاية التي يستهدفها.(7)

أما "انتوني جيدنز Anthony Giddens" فنجده قد عرفها بأنها:" مجموعة من الافكار والمعتقدات المشتركة التي تعمل على تبرير مصالح الجماعات المهيمنة، وتوجد الايديولوجيات في كافة المجتمعات التي توجد بها نظم راسخة ومنظمة، لعدم المساواة بين الجماعات ...، ويرتبط مفهوم الايديولوجيا ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة ذلك أن النظم الايديولوجية تعمل على إضفاء المشروعية على تباين القوة التي تحوزها الجماعات الاجتماعية".(8)

وقد استخدم "دى تراسي Trasi" كلمة أيديولوجية بمفهوم أوسع وأشمل بإعتبارها:" علم دراسة الأفكار والمعاني كما هي في الواقع المحدد تاريخياً، ليست الأفكار في ذاتها، بل لذاتها في معانيها وفي تعبيراتها وأساليبها وتظاهراتها واستخداماتها ودلالاتها في مجتمع معين، وفي مواقف اجتماعية محددة، وفي سياق حضاري ثقافي محدد.(9)

وفي التراث العربي فيعرف "بكري خليل" الإيديولوجيا تعريفا عقديا، فلسفيا، وثقافيا، حيث يقول: "إن الإيديولوجيا هي نظام من الأفكار يتكون في مرحلة تاريخية معينة لتوجيه الممارسات والسلوك الفردي والجماعي نحو أهداف تتصل بإثبات الذات، وتنبع عن تصور للهوية ورؤية العالم ومطالب الحياة إستنادا لمرجعية القيم والمعتقدات، وتعبيراً عن مستوى الثقافة ووعي الحقوق، مما يشكل معياراً للفرد والمجتمع في التصرف وتقدير المواقف، وتحديد الإتجاهات في النظر للماضي، وما ينبغي عمله في الحاضر والمستقبل وإختيار الأساليب المؤدية إليه".(10)

ويوضح "عبد الله العروي" أن:" الأيديولوجيا كلمة دخيلة على جميع اللغات الحية وهي تعنِي لغويًا في أصلها الفرنسي (علم الأفكار) لكنها لم تحتفظ بالمعنى اللغوي، إذ استعارها الألمان وضمنوها معنًى آخر ثم رجعت إلى الفرنسية فأصبحت دخيلة حتى في لغتها الأصلية، ولذلك فليس من الغريب في مثل هذه الحالة أن يعجز الكاتب العربي عن ترجمتها لكلمات مَرضية، إن العبارات التي تقابلها (منظومة فكرية) أو (عقيدة) تشير فقط إلى معنى واحد من بين معانيها". ويضيف "العروى" قائلاً:" أننا عندما نقول إن هذا الحزب يحمل أيديولوجية ونعني بها مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب والبعيد، ويكتسب هذا الحكم

في استعمالنا الحالي صيغة إيجابية لأن الحزب الذي لا يملك أيديولوجية هو في نظرنا حزب انتهازي لا يهمه سوى استغلال النفوذ والسلطة، كما أننا عندما ندرس أيديولوجية عصر النهضة نعني بها النظرة التي كان يلقيها رجل عصر النهضة إلى الكون والمجتمع والفرد، والتي يندرج تحت قواعدها العامة كل حكم صدر في ذلك العصر. إننا لا نقارن نتائج علماء النهضة بالعلم المعاصر؛ بل نربطها بفلسفة وأدب وفن وسياسة العهد المذكور فأيديولوجية عصر من العصور هي إذن الأفق الذهني الذي كان يحدد فكر إنسان ذلك العصر، وعندما نحكم على أيديولوجية عصر النهضة فإننا نحكم عن أيديولوجيا تتصل بواقع معين، فمفهوم الإيديولوجيا إذن مرتبط بالمجتمع والتاريخ، ومفهوم الإيديولوجيا إذن لا ينتعش ويتبلور إلا في إطار تاريخ اجتماعي".[11]

عرفت لأيديولوجية على العموم بأنها:" نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والفلسفية والاقتصادية. فالأيديولوجيا جزءاً من الوعي الاجتماعي تتحدد بظروف حياة المجتمع المادية وتعكس العلاقات الاجتماعية وفي المجتمع الطبقي، كما تتسم الأيديولوجيا بطابع طبقي، ويأتي الصراع في ميدان الأيديولوجيا إنعكاساً طبيعياً لتضاد المصالح، ويمثل شكلاً من أشكال الصراع المذهبي أو السياسي أو الطبقي أو الاخلاقي الأساسية.[12]

نعني بالإيديولوجيا:"أنها طريقة أو محتوى وأسلوب للتفكير يتميز به مجموعة من الأفراد أو الجماعات، وهذا التفكير ينعكس على تصرفاتهم وسلوكاتهم وأفعالهم وعلاقاتهم ظاهرياً وباطنياً. وهي مجموعة الأفكار المبنية على أساس من نظرية أو نظام اقتصادي أو سياسي، أو ديني أو عرقي، أو مذهبي ....، وبتعبير أوضح هي تلك الأفكار والتصورات والمعتقدات والميول والاتجاهات التي يحملها الأفراد والتي يكون مصدرها إما ديني، أو سياسي، أو اقتصادي أو ثقافي أو مذهبي، والتي يدافع عنها هؤلاء ويسعون الى تجسيدها على أرض الواقع مستخدمين كل الأساليب والجهود لتطبيقها، وهذه الايديولوجية هي التي تحدد الأفعال الاجتماعية وتوجه السلوكات، وتظهر في مناسبات معينة، أو في مواقف محددة، وتتشكل الايديولوجيا عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية بإختلاف أنواعها ووظائفها.

الفرع الثاني : الصراع.

عُرّف الصراع في قاموس علم الإجتماع الفرنسي بأنه:" عملية اجتماعية وموقف يحاول فيه طرفان أو أكثر، سواء كانوا افراداً أو جماعات أن يحقق أهدافه ومصالحه، وعرقلة الآخرين وتحقيق ذلك وحتى ولو اقتضى الأمر القضاء عليهم أو تحطيمهم". ويعني ايضاً:" المنافسة الواعية بين أفراد وجماعات بهدف هزيمة الخصم وتحطيمه أو إخضاعه ...، ويمكن أن يأخذ الصراع عدة أشكال منها المنافسة والجدال ويمكن أن يصل إلى المواجهة والتخريب والثورة والحرب ...".[13]

ويقصد "توفيق الشرعبي" بالصراع:" أن يتنافس إثنان أو أكثر حول أهداف متضاربة سواء كانت حقيقية أو حسية، أو حول مصادر محدودة، بداية من إحتكاك مباشر بن الطرفين. وهو عملية الخلاف والنزاع أو عدم الإتفاق الناتج عن ممارسة ضغط معين من جانب فردي أو جماعي.[14]

الفرع الثالث: الصراع التنظيمي.

يشير الصراع التنظيمي إلى عملية الخلاف أو النزاع التي تتكون كرد فعل لممارسة ضغط كبير من جانب فرد معين أو مجموعة أفراد، أو منظمة على فرد أو مجموعة أفراد، سواء من داخل ميدان العمل، أو في ميدان مجتمعي آخر، ذلك بهدف إحداث تغيير ايجابي أو سلبي في بنية أو معايير أو قيم ذلك الفرد أو تلك المجموعة أو المنظمة.(15)

نعني بالصراع التنظيمي أنه:" عبارة عن عملية إجتماعية ناتجة عن تلك الوضعية الدينامية الناجمة عن التفاعل الاجتماعي داخل التنظيم. والتي تكون بين فردين أو أكثر، أو بين الجماعات التنظيمية في التنظيم الرسمي وغير الرسمي. ويتولد نتيجة لسعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه وأهدافه وطموحاته والمتمثلة في السلطة، التي تفضي إلى القوة والمكانة والنفوذ. وكذلك من أجل الوصول إلى الامتيازات المادية والمعنوية. ويأخذ الصراع هنا طابعه السلبي المدمر والمحطّم للتنظيم".

الفرع الرابع: النزاع.

يعرّف "زغبي" النزاع على أنه:" عبارة عن أي اختلاف في وجهات النظر ما بين طرفين أو أكثر في أي مجال اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو سياسي أو ديني أو أيديولوجي...، وهذا الاختلاف قد يتأجج ويؤدي الى تداعيات وتوتّر.(16)

قد يبدو للبعض أن مصطلح النزاع هو مرادف للصراع، ولكن في الحقيقة فإن النزاع مفهوم يختلف عن الصراع بحيث يمثل النزاع مرحلة سابقة ومباشرة للصراع ويعبر عنه بأنه:" المناوشات حول موضوع دون الحديث فيه مباشرة أو الدخول في احتكاك مباشر"، فهو نزاع من خلال تصرفات مستقلة لفرد ما أو جماعة ما، ضد فرد أخر أو جماعة أخرى، ويؤدي ذلك إلى حالة من التوتر وعدم الرضا بين الطرفين المتنازعين، واذا استمرت حالة النزاع فإنها تؤدي إلى الصراع.

وإذا أردنا تأكيد الإختلاف بين مفهوم النزاع ومفهوم الصراع، فنجد الأول يشير إلى درجة اقل حدة واقل شمولاً في الاختلافات عن الثاني، وأنه قد يمكن احتواءه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح أو الأفكار؛ بحيث تشعر معه أطراف النزاع أن أهدافها غير متوافقة من جانب، كما أن كلاً من أطراف النزاع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف التنازعي، ولكنه ايضاً مهتماً من جانب آخر بإستثمار هذا الموقف التنازعي من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواءه والسيطرة عليه، ومنع انتشاره.(17)

فضلنا إستخدام وتوظيف مصطلح النزاع بدلاً عن مصطلح الصراع. هذا لأننا نتحدث عن نزاع سياسي من أسبابة تعارض المصالح ما بين الأحزاب المختلفة أو عدم الوعي الكافي لوجود التعددية السياسية واحتكار صنع القرار وقمع الحريات. نزاع ايديولوجي فكري: ومن أسبابه، عدم احترام التعددية الفكرية والأيديولوجيات المختلفة أو محاولة انتقاد وطمس أفكار الأطراف الأخرى ومعتقداتها. أو نزاع ديني عقائدي بحيث يسعى كل طرف الى الاختلاف عن الطرف الآخر، ونزاع اقتصادي من عوامله تعدد الاتجاهات والميول في الأفكار

التي تحمل الطابع الاقتصادي، ونزاع جهوي كذلك ومن أسبابه نزاع بين أطرافه في الحصول على أكبر قدر من المصالح والموارد المادية والمعنوية لجهة معينة على حساب جهة أخرى.

الفرع الخامس: المجلس الشعبي الوطني.

يمارس السلطة التشريعية برلمان متكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه. وعليه يتكون المجلس الشعبي الوطني من ثلاث مكونات وهي؛ أولا : الرئيس (الذي يتولى تمثيل المجلس داخل الوطن وخارجه، ورئاسة الجلسات وادارة مناقشته ومداولاته، ورئاسة اجتماعات مكتب المجلس واجتماعات هيئة الرؤساء، وهيئة التنسيق، وتحديد كيفية سير المصالح الادارية للمجلس واعداد مشروع ميزانية المجلس وتوقيع توصيات التعاون البرلماني الدولي، واخطار المجلس الدستوري عند الاقتضاء). وثانياً: مكتب الرئيس (يتكون مكتب المجلس من الرئيس ونوابه، ومن صلاحياته تنظيم سير جلسات المجلس وجدول أعماله، وتحديد أنماط الإقتراع، ومناقشة مشروع ميزانية المجلس، وتحديد القواعد المطبقة على محاسبة هذه الميزانية، والبت في قابلية إقتراحات القوانين والتعديلات واللوائح من حيث الشكل، ومتابعة النشاط التشريعي والبرلماني ومتابعة علاقات المجلس مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية، وشؤون النواب والتشريع، والعلاقات مع مجلس الأمة والحكومة) وثالثاً: اللجان الدائمة (يشكل المجلس لجانه الدائمة في بداية الفترة التشريعية لمدة سنة قابلة للتجديد كلياً أو جزئيا، كما توزع المجموعات البرلمانية أعضاؤها على اللجان الدائمة في حدود النسبة المحددة لها في النظام الداخلي تبعاً لنسبة تمثيلها في المجلس، ويعين النواب غير المنتمين بناء على طلبهم مع مراعاة العدد المحدد في كل لجنة، ذلك أن كل لجنة تتكون من ثلاثين 30 عضواً على الأكثر. أما عدد اللجان الدائمة وفق النظام الداخلي فيبلغ إثنى عشر 12 لجنة).

يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل سنة، تبدأ الأولى في ثاني يوم عمل من شهر مارس، والثانية في ثاني يوم عمل من شهر سبتمبر وتدوم الدورة العادية اربعة اشهر على الاقل وخمسة أشهر على الاكثر، ويمكنه كذلك ان يعقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية، أو باستدعاء منه بناء على طلب من رئيس الحكومة أو طلب من ثلثي نواب المجلس الشعبي الوطني، وتنتهي هذه الدورة بإستنفاذ المواضيع المدرجة في جدول أعمالها.[18]

كما حدد الدستور مجالات الرقابة على عمل الحكومة التي يمكن كل غرفة ممارستها، وخص المجلس الشعبي الوطني بنوع خاص من الرقابة يندرج في صلاحياته بحكم طبيعته وخصوصيات العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية بشقيها "رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة". ويتمتع المجلس الشعبي الوطني بمجموعة من الصلاحيات ويمارس عدداً من النشاطات نوردها فيما يلي: صلاحيات التشريع، المبادرة بالتشريع، دراسة النص التشريعي[19] تعديل القوانين والمشاريع، تعديل الدستور[20]، إقتراح القوانين من قبل النواب، التصويت، الرقابة على عمل الحكومة ويكون ذلك عن طريق (مناقشة برنامج الحكومة والمصادقة عليه، مناقشة بيان السياسة العامة[21] ملتمس الرقابة التصويت بالثقة، إستجواب أعضاء الحكومة، طرح النواب للأسئلة الشفوية والكتابة على أعضاء

الحكومة، مراقبة إستعمال الإعتمادات المالية، إنشاء لجان تحقيق، إستماع اللجان الدائمة الى أعضاء الحكومة مناقشة السياسة الخارجية.(22)

المبحث الثاني : الإطار الميداني.

نتطرق في هذا المبحث الى عرض الإجراءات المنهجية للبحث، والتي اعتمدناها كإستراتيجية منهجية في سبيل جمع المعلومات، تنظيمها، تنسقها وتنظيمها، بغية الخروج بنتائج تعكس الواقع والمجال المدروس.

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية.

الفرع الأول: المنهج المستخدم:

إعتمدنا على المنهج الوصفي في تجميع البيانات والمعلومات، والذي سلكناه في تحليل وتبيان الحقائق بحيث استعمل لإيضاح السبيل وتنظيم الأفكار، إذ هو المنهج الذي يتضمن الحقائق الراهنة بطبيعة الظاهرة، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف مشكلة أو ظاهرة معينة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات الكمية والكيفية وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. تم استخدامه لدراسة الأوضاع الراهنة للمشكلة من حيث طبائعها وتجلياتها وخصائصها وأشكالها وأنماطها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك. لأنه يقوم برصد ومتابعة دقيقة للمشكلة وبأسلوب كيفي في فترة زمنية محددة وفي مكان معيَّن، وذلك من أجل التعرُّف على مسألة النزاع الإيديولوجي في الهيئة التشريعية بالجزائر، حقيقته وعوامله، سعياً منا للوصول إلى نتائج نسبية وتعميمات تساعد في فهم الواقع الحقيقي.

تتكون الإستراتيجية المنهجية في جملة من المسائل، والتي تشير في مقدمتها طرق وأساليب البحث المعتمدة في سبر الواقع وقراءته، فالمنهج الوصفي يشتمل على مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم في البحوث العلمية، وقد توقفت الدراسة مع استخدام أسلوب من أساليب المنهج الوصفي نراه مناسب وهو أسلوب دراسة الحالة والذي وهذا ما حاولنا تطبيقه في مجالين:

– المجال التنظيمي البيروقراطي: أي بالمجلس الشعبي الوطني، وذلك بدراسته من كل النواحي، باعتباره وحدة تنظيمية، وكمجال يتولد داخله النزاع ويمتد إليه من المجتمع عن طريق المد الفكري والذي يتأثر بما يوجد من فلسفات وتوجهات فكرية في المجتمع الجزائري. هذا اذا عرفنا بأن النواب هم عبارة عن اعضاء وعناصر لا ينفصلون عن مجتمعهم يؤثرون ويتأثرون به. فدراسة حالة المجلس تمت عن طريق جمع المعلومات والإحصاءات عن طريق تقنية الملاحظة والمقابلات التشخيصية والتقارير الادارية.. وتم بناء الحالات الدراسية وفقاً لدراسة حالة النواب المشكلين للهيئة، ودراسة المجال العمراني والاجتماعي.

الفرع الثاني: أدوات جمع المعلومات.

إعتمدنا في الدراسة الاستطلاعية والميدانية على السواء على مجموعة من الأدوات التي نعتقد بأنها متكاملة فيما بينها وتخدم بعضها بعض وتخدمنا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل. فالأدوات والتقنيات المستخدمة في دراستنا هي كمايلي:

أ. أداة الملاحظة:

إعتمدنا في محاولتنا لفهم مجتمع الدراسة على الملاحظة المباشرة البسيطة منها والمنظمة، لنحدِّد بها معنىً للواقع، ونبرز الإطار البيئي والتنظيمي والفكري الذي يتولد فيه ومنه وفيه النزاع، لأنها تساعد على فهم الأحداث والوقائع والمظاهر وطبائع النزاع ومضامينه بجلاء. فقد استعملناها قصداً وبدليل لها يتضمن النقاط والمواضيع المتوقع ملاحظتها، ففي جولاتنا العلمية وفي إطار البحث داخل المجلس الشعبي الوطني قمنا بإجراء ملاحظات قصدية حيث كان تجولنا بمصالحه ومكاتبه حين قيامنا بجمع المعلومات من التقارير الإدارية، وإجراء المقابلات. وقد بدا لنا بأن هناك هيكلة وتنظيم بيروقراطي محكم وصارم لمصالح المجلس الشعبي وحتى مجلس الأمة.

وكنا قد أجرينا أسلوب الملاحظة بالمشاركة في بعض المواطن ومثل ملاحظة أساليب التفاعل بين النواب فيما بينهم، أو بين النواب والموظفين، أو بين أعضاء الكتل الحزبية، والمجموعات البرلمانية. واتخذها هذا النوع من الأسلوب كنسق من التفاعل لفهم كل العمليات الاجتماعية والثقافية داخل التنظيم، بحيث كان لا بد منا ضم أنفسنا ضمن الهيئة وأروقتها بهدف التبصر السوسيولوجي.

ب. أداة المقابلة:

قمنا بإجراء مقابلات في شكل حوارات ومناقشات ومحادثات موجهة، بين الباحث والمبحوث وجهاً لوجه بهدف الوصول إلى الحقيقة. وكانت عبارة عن مقابلات تشخيصية، ليست لتشخيص نفسية المبحوث ودراسة حالاته وشعوره وانفعالاته وسلوكاته كما هو الحال في السيكولوجيا، وإنما مقابلات تشخيصية نهدف من وراءها تحديد المشكلة الموضوعة للدراسة تحديداً دقيقاً وتشخيصها بعامة (عملية النزاع، والابعاد الايديولوجية له) ومعرفة أسبابها وعواملها، خصائصها وطبائعها ...، وقد أجرينا مقابلات فردية مع المبحوثين (بعض الموظفين بعض النواب، وأشخاص لهم دراية بقضايا الانتخابات التشريعية والمشاكل التنظيمية بالمجلس)، كما تم إجراء مقابلات جماعية مع الباحث ومجموعة من المواطنين خارج المجال التنظيمي للمجلس وهي بدافع (الفضول العلمي) نهدف من خلالها لمعرفة نظرة المواطنين لقضايا النزاع وعوامله والتوجهات الفكرية في المجتمع الجزائري والتي يعاد انتجاها من جديد داخل الهيئة التشريعية (البرلمان).

ت. الإستبيان:

أُستخدمت هذه الأداة كوسيلة رئيسة في جمع المعلومات المتعلقة بعناصر الدراسة الميدانية (المبحوثين) وأخذت الجهد والوقت الكبير من الباحث في إعدادها، حتى تكون أداة فعالة وناجعة في جمع المعلومات الميدانية والمتعلقة بمتغيرات فرضيات الدراسة، والأبعاد والمؤشرات التي تتضمنها.

تم بناء استمارة الاستبيان في شكل أسئلة مغلقة مفتوحة، هي مزيج بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة تتضمن أسئلة ذات أجوبة وبدائل محددة ومُعدة سلفاً، وهذا بهدف الحصول على المعلومات بطرق مختلفة، تدفع المبحوثين لإختيار واحدة منها فقط، وتعطي لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بدقة ووضوح. جعلناها تتصف بالسهولة والوضوح حتي تكون في متناول المبحوثين وعلى حسب قدراتهم العقلية ودرجة فهمهم، حتى يمكنهم الإجابة عليها في الوقت اللازم للإجابة.

تضمنت الإستمارة الأسئلة التي تخص جميع المعطيات والمتغيرات المتعلقة بفروض الدراسة، وإحتوت على 60 سؤالاً، وإشتملت على المحاور التالية:

– بيانات أولية: وتتضمن مجموعة من الأسئلة التي تبين لنا هَوية المبحوثين، من جنس ومستوى تعليمي وعمري، والمقعد بالمجلس ومنطقة الانتماء والانتماء الحزبي وما الى ذلك.

– بيانات تتعلق بمعرفة البعد الايديولوجي و الاتجاه السياسي.

– بيانات تتعلق بمعرفة البعد الاقتصادي والاتجاه الاقتصادي الذي ينتهجه المبحوثين.

– بيانات تتعلق بمعرفة الانتماء الديني والبعد الايديولوجي ذو الاتجاه الديني.

– بيانات تتعلق بمعرفة الاتجاه الثقافي والبعد الايديولوجي الثقافي للمبحوثين. بالبحث عن الانتماء للمذهب أو العرق أو الاصل أو القبيلة أو الجهة التي ينتمي اليها العضو المنتخب، ومدى تعلقه بها وكيفية بذل الجهود من أجل قضاء مصالحها وأهدافها. وما هي جملة الاهداف المتوخاة في سبيل انتماءه المذهبي أو العرقي أو لأصله الجغرافي.

– بيانات تتعلق بالنزاع الايديولوجي عوامله ومظاهره الظاهرة في الهيئة التشريعية. أي البحث عن البعد الرئيس الذي يوجه السلوكات ويحدد الافعال والعلاقات نحو الفعل التنازعي والصراعي بين الافراد والجماعات داخل الهيئة التشريعية.

ث. البيانات الجاهزة:

كان حرصنا في اقتصاد الوقت والجهد والإمكانات في عملية البحث والجمع للمعلومات من أهم الدوافع التي جعلتنا نفكر في إستخدام بيانات في متناول اليد جاهزة ومعدة لأغراض غير أغراض البحث العلمي وانما اغراضها تتعلق بمؤسسة (البرلمان) التي قامت بجمع البيانات. وأخذت البيانات الجاهزة صوراً متعددة من أهملها السجلات الاحصائية، التقارير الادارية الرسمية الموجودة في المؤسسة والتي كانت عبارة عن كتب ومطويات وجرائد رسمية وقوانين اساسية متعلقة بسير المجلس بغرفتيه. وعليه استخدمنا هذه الأدوات في جمع المعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة، وكذلك المعلومات المتعلقة بالتعريف بمجال الدراسة المكاني والبشري، حيث تم استعمال الوثائق والمصادر المختلفة (المطبوعة وغير المطبوعة والالكترونية) التي تضم المعلومات، والصادرة عن المصالح الإدارية غالباً لأنها قدمت لنا الكثير من البيانات والمعلومات والمعطيات المهمة حول مجالات الدراسة، وبخاصة منها البشرية حيث قمنا بالاستفادة من المعلومات الموجودة في الموقع الالكتروني والمتمثلة في القوانين والتشريعات ومعلومات عن المجلس، وعن الفترات التشريعية ووظائفه ومهامه، هذا فضلاً عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس الشعبي حسب الدوائر الانتخابية أو حسب الانتماءات السياسية، بالإضافة الى معلوماتهم الشخصية وتعدادهم وفقاً لانتماءاتهم الحزبية في كل فترة تشريعية.

الفرع الثالث: مجالات البحث.

أ. المجال المكاني:

والمقصود به هو ذلك المجال الذي يقوم الباحث بتحديده والدراسة في محيطه، ويكون هذا وفقاً لطبيعة المشكلة التي يقوم بدراستها، وطبيعة الميدان وخصائصه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وفي سبيل تحقيقنا لأهداف الدراسة بموضوعية؛ تم إختيار المجلس الشعبي الوطني الجزائري كمجال مكاني تجرى فيه الدراسة الميدانية. يجتمع أعضاء هذا المجلس في قبة البرلمان بوسط مدينة الجزائر العاصمة.

ب. المجال البشري:

– وحدة العينة : نواب المجلس الشعبي الوطني في غرفته السفلى والذين تحصلوا على مقاعد بالمجلس خلال العهدة الإنتخابية 2017/2012.

– تحديد العينة وكيفية اختيارها : تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة البالغ عدده 492 نائب بالمجلس الشعبي الوطني، حيث تم وبعملية حسابية أخذ حصة من كل فصيل سياسي أي من الأحزاب السياسية المشكلة للمجلس.

– نوع العينة : عينة الدراسة هي العينة غير الاحتمالية (الحصصية)، بحيث قمنا بأخذ حصة من النواب من كل حزب سياسي والبالغ عددها 29 حزباً سياسياً، وبما تحتويه من أعضاء والبالغ عددهم 492 نائب. حيث تم أخذ حصة قدرت بـ 241 مبحوث حسب الإنتماء.

ت. المجال الزمني:

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية بداية من النصف الثاني من عام 2014 إلى غاية شهر أكتوبر من عام 2016 وكانت وفق ثلاث مراحل: المرحلة الأولى والتي كانت بداية من شهر أكتوبر من عام 2014 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس العام، وقمنا فيها بالزيارات والجولات العلمية للمجلس بهدف جمع المعلومات عن المجلس وكيفية عمله وتنظيمه، واجراء مقابلات مفتوحة مع بعض الموظفين والنواب وبالموازاة مع هذا كنا نقوم ببناء الاستمارة وضبطها وتجريبها. أما المرحلة الثانية فكانت بداية من شهر فيفري من عام 2015 أين قمنا بإجراء زيارات علمية والقيام بإجراء المقابلات داخل وخارج المجلس الشعبي الوطني، وكتابة التقارير عن ذلك. أما المرحلة الثالثة شرعنا فيها بتوزيع الإستبانات على المبحوثين ومتابعة مجريات التوزيع وبعد مدة طويلة دامت العام قمنا بإسترجاع الاستبانات إلى أن دخلنا في مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها احصائياً وسوسيولوجياً وتنسيق العمل النظري والميداني وكتابة تقرير البحث مع نهاية العام الثامن عشر بعد الألفين (2018).

المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.

أسفرت تحليلاتنا الإمبريقية الميدانية المنطلقة من الفروض العلمية المصاغة فيما سبق، على مجموعة من النتائج مرتبة حسب الفرضيات نوردها فيما يلي:

الفرع الأول: الإيديولوجية السياسية؛ والنزاع بين الإتجاهات السياسية.

– اتضح أن غالبية المبحوثين يتبعون التيار الوطني بلغت نسبتهم 58.50 % وهم في غالب الأحيان ممن ينتمون الى جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي واحزاب أخرى صغيرة التعداد في المجلس وفي عينة الدراسة.

– اتضح بأن طبيعة علاقات المبحوثين مع أعضاء الاحزاب السياسية التي ينتمون اليها تتسم بالتعاون والتلاحم بنسبة 78.00 %، وبالوحدة والتضامن بنسبة 15.35 %.

– اتضح بأن المصادر التي يعتمد عليها الأعضاء المشكلون للمجلس الشعبي الوطني في طرح آرائهم واقتراحاتهم ونقاشاتهم وكل مداخلاتهم أثناء الجلسات وفي مواقف أخرى؛ مستمدة ومستقاة من أفكار وفلسفات ومبادئ الأحزاب التي هم موالين لها بنسبة 48.54 %، وهناك منهم من يستقي أفكاره من توصيات أعيان ومواطني وسلطات الولاية التي ينتمي اليها بحيث قدرت نسبتهم بـ 32.36 %.

– اتضح أن عدم موافقة المبحوثين على مشروع قانون ما، لا يكون من غير دراسة ولا نقاش، وإنما عندما يكون يتنافى والصالح العام للدولة والشعب قدرت نسبتهم بـ 63.50 %، وهناك من رأى أن عدم الموافقة راجعة الى أن القوانين تتنافى والمعتقدات الدينية التي يعتقدونها بحيث قدرت نسبتهم بـ 15.35 %.

– اتضح بأن هناك تأييد من طرف المبحوثين للتوجهات والتشكلات السياسية المشكلة للمجلس الشعب، ذلك لأنها جديرة بالعمل والريادة، وأن برامجها تخدم مصالح الشعب بصفة عامة، وأنها تعمل بكل موضوعية وشفافية، بحيث قدرت نسبتهم بـ 73.02 %.

– اتضح بأن تعارض وجهات نظر المبحوثين مع وجهات نظر النواب الآخرين المنتمين الى أحزاب سياسية أخرى، لا تحول البتة دون المضي قدماً نحو تحقيق أهداف الأحزاب التي ينتمون اليها، حيث قدرت نسبتهم بـ 83.40 %.

– اتضح بأن غالبية المبحوثين يسعون جاهدين وعلى الدوام وفي غالب الأوقات على تجسيد للأفكار التي يتبنونها على أرض الواقع ولا يتوانون على تنفيذها، بحيث قدرت نسبتهم بـ 83.10 %.

– اتضح بأن غالبية المبحوثين يرون بانهم ممثلين للأحزاب المنتمين اليها أحسن تمثيل، وذلك يكون من خلال الانتماء والولاء لها وحمل افكارها واستشرابها والدفاع عنها، وأن احزابهم جديرة بتمثيل الشعب الجزائري ككل، وقدرت نسبتهم بـ 59.75 %.

الفرع الثاني : الإيديولوجية الإقتصادية؛ ونزاع الأفكار الإقتصادية.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يتبنون الفكر الاقتصادي الرأسمالي وذلك بنسبة 75.54 %.

– تبين أن غالبية المبحوثين يعتقدون بصلاح الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي تتبناه الحكومة الجزائرية وتتبعه وتهتم به بغية تسيير شؤون البلاد والعباد، وذلك بنسبة 84.66 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يرون بان النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تطبقه الحكومة الجزائرية لائق في الوقت الحالي لحالة الجزائر وامكانياتها وذلك بدعوى ان الحكومة تتماشي والنظام العالمي الجديد، بحيث قدرت نسبتهم بـ 52.70 %.

– تبين بأن الغالبية العظمى من المبحوثين يدافعون على الأفكار والفلسفات ذات الإتجاه الاقتصادي التي يتبنون، وذلك بنسبة 90.45 %.

– تبين بأن جل المبحوثين يوافقون على مشاريع القوانين التي تخص الاقتصاد الوطني داخليا وخارجياً في اعتقاد منهم أنها ايجابية وتخدم الشعب بالدرجة الأولى، وبكل فئاته بدرجة ثانية وأن من دواعي موافقتهم على القوانين أنها تنطبق والافكار المتبناة من قبلهم، بحيث قدرت نسبتهم بـ 62.24 %.

– تبين بأن هناك من المبحوثين من يوافقون على مشروع التخلي عن التعاملات الربوية في البنوك الوطنية قدرت نسبتهم بـ 51.05 %، وهناك منهم من لم يوافق على ذلك وقدرت نسبتهم بـ 41.90 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يسعون على الدوام وفي بعض الأحيان وجاهدين على اقناع الأطراف الأخرى بإختلاف إنتماءاتها داخل المجلس، بأفكارهم ذات المنحى الاقتصادي التي يعتقدون بصحتها وأحقيتها وريادتها، بحيث قدرت نسبتهم بـ 72.61 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يتقبلون الآراء والتوجهات الاقتصادية المختلفة والمتخالفة داخل المجلس بصدر رحب ويرحبون بها، قدرت نسبتهم بـ 70.13 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يوافقون على امكانية وجود اختلافات في الفلسفات والأفكار ذات التوجه الاقتصادي داخل المجلس، والتي من شأن تواجدها وحضورها أن تبرز العمل في الأجواء الديموقراطية وحريات التعبير، والاستفادة من وجهات النظر المختلفة هذه، بحيث قدرت نسبتهم بـ 82.15 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يحدثون جدالات على الدوام وفي بعض الأوقات والأحيان مع أفراد يخالفونهم الرأي في المجال الاقتصادي قدرت نسبتهم بـ 91.69 %.

الفرع الثالث: الإيديولوجية الدينية، ونزاع المذاهب والمعتقدات الدينية.

– خلصنا الى أن غالبية المبحوثين يعارضون استخدام الدين في المجال السياسي، ولاحظنا بأن جُلهم من ينتمون الى احزاب سياسية ذات توجه علماني، ليبرالي، إشتراكي وحتى وطني، بحيث قدرت نسبتهم بـ 48.15 %. وهناك من المبحوثين من يوافق على استخدام الدين في السياسية وأنه لا بأس في ذلك وهؤلاء هم من الاعضاء ذوي التوجه الاسلامي في غالب الاحوال قدرت نسبتهم بـ 33.60 %.

– خلصنا الى أن غالبية المبحوثين يعارضون بالتمام والكمال قضية انتاج واستيراد الخمور وبيعها في الاسواق التجارية الكبرى بحيث قدرت نسبتهم بـ 84.64 %.

– خلصنا الى أن غالبية المبحوثين على الدوام وفي بعض الأحيان يخالفون ويعارضون في بعض القضايا التي تخص الشريعة والدين، بمعنى أن القضايا الحساسة المطروحة هي القضايا التي تخص الشريعة والدين الاسلامي بحيث يكثر الجدال في مثل هذه المواضيع والقضايا مثل قانون الأسرة، التوريث، حرية المرأة الاقتصاد الاسلامي وما الى ذلك.

– خلصنا الى أن غالبية المبحوثين لا يحاولون بالمرة إقناع النواب الآخرين باختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم واثناء النقاشات والحوارات والتدخلات بالمعتقدات والتوجهات والآراء الدينية والمذهبية التي يعتقدون بها، ذلك لأن الأمر حسبهم راجع الى تشبث كل ذي رأي برأيه، قدرت نسبتهم بـ 55.18 %.

– خلصنا الى أن هناك من المبحوثين من يقوموا ببناء مواضيع تدخلاتهم وصياغتها والقائها في الجلسات وفقاً للأحداث والوقائع الجارية في المجتمع وفي كل مناحي الحياة، قدرت نسبتهم بـ 51.45 %، في حين صرح أخرون بانهم يبنونها وفقاً للواقع المعاش قدرت نسبتهم بـ 32.36 %.

– خلصنا الى أن هناك فئة من المبحوثين باختلاف انتماءاتهم الحزبية من يقومون بإنتقاء أفكارهم وتصوراتهم ومعتقداتهم من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قدرت نسبتهم بـ 32.53 %، في حين أشارت فئة أخرى الى أنهم ينتقونها من خلال مطالعة وتصفح الكتب الأجنبية الغربية والاستفادة منها بحيث قدرت نسبتهم بـ 10.49 %.

– خلصنا إلى أن المبحوثين يرون بأن الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المتشكلة في المجلس الشعبي يتم بناؤها وفق اساس اجتماعي بنسبة 30.75 %، وهناك من رأى بأنها وفقاً لأساس سياسي قدرت نسبتهم بـ 23.61 %.

– خلصنا الى ان هناك من المبحوثين من يؤمن ايماناً قاطعاً بالنقل (كتاب الله جل وعز وسنة رسوله الكريم) بنسبة قدرت بـ 29.27 %، ومنهم من يؤمن العقل والفكر الانساني بنسبة 30.72 %، وهناك فئة اخرى منهم من تؤمن بما جادت به العلوم التجريبية بحيث قدرت نسبتهم بـ 27.03 %.

الفرع الرابع: الإيديولوجية الثقافية، ونزاع الإنتماءات الثقافية.

– يعتقد غالبية المبحوثين في أن الولاء والإنتماء للجماعة القبلية او العرقية او الجهات التي ينتمون اليها ضرورة ملحة ذلك انهم عن طريقها يكتسبون حظوة وقوة معنوية، ويشعرون من خلال انتمائهم لها بالحماية والامان، قدرت نسبتهم بـ 76.35 %.

– يرى غالبية المبحوثين الزامية التعصب ومناصرة الجهات التي فوضتهم للنيابة عنها بالمجلس، وذلك لدواعي استطاعة اثبات وجودهم عن طريق مناصرتها والاعلاء من شأنها في الحديث عنها وتمجيدها واكتساب مكانة من مكانة الجماعة المنتمي اليها، كما يرون بان المناصرة جاءت بفعل معاندة النواب الآخرون لأن كل عضو بالجلس يناصر جماعة انتماءه الجهوية واصله، بحيث قدرت نسبة من قال بهذا بـ 86.72 %.

– صرح غالبية المبحوثين بانهم يمثلون الشعب بصفة عامة في نسبة قدرت بـ 68.26 %، وهناك منهم من صرح بأنه يمثل الولاية او الدائرة الانتخابية والجهة وجماعة الانتماء.

– صرح غالبية المبحوثين بانهم يقومون بقضاء مصالح المواطنين والسلطات في الجهات والمناطق التي فوض مواطنوها النواب للنيابة عنهم في المجلس، بحيث قدرت نسبتهم بـ78.84 %.

– يسعى الغالبية العظمى من المبحوثين جاهدين بقصد الدفاع عن الحقوق المهضومة للجهات أو الولاية او الدائرة الانتخابية التي جعلت منهم ممثلين لها، قدرت نسبتهم بـ 96.26 %.

– يعارض غالبية المبحوثين بشكل عادي وبشدة جعل اللغة الامازيغية كلغة ثانية للبلاد، بحيث قدرت نسبتهم بـ 62.23 %.

– يوافق غالبية المبحوثين وبشدة على تعريب الادارة الجزائرية، وتغيير المناهج التعليمية في كل المستويات واللغة المتحدث بها ومحاولة محاربة سياسة فرنسة التعليم، بحيث قدرت نسبتهم بـ 85.07 %.

– عرض المبحوثين مواقف متعددة بخصوص وجود رؤى واختلافات عرقية وجهوية وقبلية داخل المجلس بحيث اشارت نسبة منهم قدرت بـ 52.28 % من هم غير موافقين على وجود اختلافات جهوية او قبلية او عرقية بحجة أن مثل هذه الاختلافات أن توقد نار النزاعات وتزيد من حدتها وشدتها، وأنها لا تخدم السير الحسن للمجلس، وان كل جماعة تصبح تخدم مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة، في حين أشار آخرون بموافقهم على الاختلاف قدرت نسبتهم بـ 47.72 %، بدعوى أنه يزيد من موضوعية المجلس، ويفضي الى ثراء وجهات النظر، ومن شانه ان يزيد في التعاون والتفاهم وتكاتف الجهود من أجل التنمية المحلي والوطنية في كافة مجالات الحياة.

– يرى فئة المبحوثين بان الاطراف التي يتفاهمون معها بكثر داخل المجلس هم أولئك الأفراد من نفس الانتماء العرقي أو القبلي أو الجهوي حيث قدرت نسبتهم بـ 41.07 %، في حين رأت أخرى أنهم يتفاهمون مع الأطراف من نفس التوجه الديني والمذهبي بحيث قدرت نسبتهم بـ 35.10 %.

الفرع الخامس: عوامل النزاع الإيديولوجي ومظاهره.

– اتضح لنا بأن غالبية المبحوثين يرون بوجود خلافات بينهم وبين أطراف أخرى داخل المجلس بحيث قدرت نسبتهم بـ 87.12 %.

– اتضح بأن جماعة من المبحوثين يتعاملون على الدوام وفي بعض الاحيان مع اعضاء الجماعات التي ينتمون لها في مقابل الجماعات والانتماءات الأخرى بعدم الإتفاق والإختلاف في كثير من الحالات، بحيث قدرت نسبتهم بـ 55.18 %، في حين وجدنا بأن هناك جماعة من المبحوثين من يرون بأن هناك نوعاً من التنازع الفكري المستمر والدائم بين الاطراف المتنافرة حيث قدرت نسبتهم بـ 28.21 %.

– اتضح بأن غالبية المبحوثين من صرحوا بأن رئاسة المجلس والسلطات الإدارية التنظيمية داخل المجلس تعترف بهم وبآرائهم وبأحزابهم السياسية، وذلك يكون عن طريق التمثيل والمشاركة الفعالة من قبلهم في اتخاذ القرارات والسماح لهم بذلك، واستشارتهم في العديد من الأمور والأخذ بآرائهم والاستماع اليهم، بحيث قدرت نسبتهم بـ 86.30 %.

– اتضح بأن غالبية المبحوثين يرون بوجود نزاعات داخل المجلس، وذلك على الدوام وفي بعض المواقف والأحيان، والتي تكون بينهم وبين النواب الآخرون الذين يحملون أفكاراً وفلسفات مناهضة ومعادية لفلسفاتهم التي يعتقدون بها، وينتمون لأحزاب غير أحزابهم التي ينتمون اليها، بحيث قدرت نسبتهم بـ 92.12 %.

– اتضح بأن غالبية المبحوثين قد صرحوا بأن إختلاف الاهداف والمصالح بين الجماعات من شأنه أن يولد النزاع داخل المجلس، بحيث قدرت نسبتهم بـ 49.79 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يعارضون وجهات النظر المطروحة من قبل النواب الآخرون وذلك أثناء الجلسات والدورات، لان حسبهم أن مثل هذه التدخلات غير مبنية وفق اسس موضوعية، وأنها لا تخدم الصالح

العام لا من قريب ولا من بعيد، وأنها تعارض أصلا أفكارهم وتصوراتهم المتعصبين لها والمتشبثين بها حيث قدرت نسبتهم بـ 88.8 %.

– تبين بأن آراء المبحوثين تباينت حول طبيعة أفكار النواب الآخرون التي يطرحونها، حيث أن هناك من صرح بأن هذه الموضوعات تكون ايجابية أو سلبية حسب كل موضوع، حيث قدرت نسبتهم بـ 48.58 %، وهناك من صرح بانها باطلة تماماً وقدرت نسبتهم بـ 42.73 %.

– تبين بأن هناك من المبحوثين من يحتكمون الى جماعاتهم الحزبية في حال حدوث مشكلة داخل المجلس وقعوا فيها وتستدعي الحل، قدرت نسبتهم بـ 39.42 %، وهناك منهم من يستندون على زملائهم النواب من الدائرة الانتخابية التي جاؤوا منها قدرت نسبتهم بـ 38.17 %.

– تبين بأن الغالبية العظمى من المبحوثين يدافعون على الدوام وفي غالب الأحيان والأوقات عن أفكار ومصالح الجماعات الحزبية المنتمين اليها حيث قدرت نسبة من قال بهذا الأمر بـ 90.04 %.

– تبين بأن مشاركة المبحوثين بالمجلس يؤدي به الى تلبية لنداء الشعب وذلك بنسبة 52.65 % وهناك من يؤدي به الى تلبية لأهداف الجماعة الحزبية.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يقومون بعقد تحالفات وتعاونات مع باقي الاعضاء والنواب من أحزاب سياسية مختلفة، وأن الداعي لذلك حسبتهم هو عدم تفضل الدخول في تحالفات، وأن بعضهم الآخر هم في غنى عن ذلك، وان بعضهم الآخر من رأى بأن أحزابهم السياسية التي ينتمون اليها تحوز أصلا على الأغلبية لذلك فهم ليس بوسعهم عقد تحالفات، وأن بعضهم الآخر من رأى بأنها لا تخدم عمل المجلس اطلاقاً بحيث قدرت نسبة كلهم بـ 52.28 %. إلا أننا وجدنا بأن هناك من المبحوثين من يقوم بالتحالفات مع أعضاء من نفس المنظور الحزبي حيث قدرت نسبتهم بـ 41.73 %.

– تبين بأن فئة من المبحوثين يرون بوجود انماط كثيرة من النزاع المتفشية داخل المجلس في مقدمتها النزاع القبلي العصبي الجهوي والعرقي، قدرت نسبته بـ 22.53 % وهو بالدرجة الأولى يليه في درجة اقل منه نزاع المصالح الحزبية، ثم نزاع الافكار والفلسفات الخاصة، ومن ثمة نزاع العلاقات والتفاعلات ومن ثمة نزاع الاهتمامات ومن ثمة نزاع المصالح الشخصية.

– تبين بأن هناك جماعة من المبحوثين من راوا بأن النزاع المتفشي والشائع في المجلس بالدرجة الاولى هو نزاع ثقافي بين الاتجاهات الثقافية وذلك بنسبة قدرت بـ 43.98 %، يليه نزاع الأحزاب السياسية المختلفة بنسبة قدرت بـ 21.03 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين تورطوا بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وبصفة قصدية أو غير قصدية في نزاعات مع الأطراف الأخرى المشكلين للمجلس، حيث قرت نسبتهم بـ 68.46 %.

– تبين بأن هناك اختلاف في آراء المبحوثين حول كيفيات تعبير النواب عن الصراع الظاهر، حيث تفاوتت بين مشادات كلامية قدرت نسبتها بـ 49.40 %، وبين احتجاجات شفوية وكتابية قدرت نسبتها بـ 32.36 %، وتعبيرات أخرى نحو مشادات بالأيدي، التجنب، التفاوض والانسحاب.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يرون بعدم وجود جماعات تحتكر عمل وسير المجلس، ذلك ان العمل به يكون بشكل جماعي، وأن هناك توزيع عادل وقانوني للمهام والمسؤوليات، وأن هناك مبادرات للتعاون والتضامن وأن هناك إمتثال وتكيف واندماج جزئي وكلي للنواب فيما بينهم، وأن هناك الترابط والتفاعل الايجابي فيما بينهم. حيث قدرت نسبتهم بـ 78.83 %.

– تبين بأن غالبية المبحوثين يرون بانهم يحظون بمعاملة حسنة من قبل رئاسة المجلس وسلطاته الادارية والتنظيمية، وذلك يكون بتقديم التعزيز والمكافئة المعنوية، ويحظيهم بالقبول والاحترام المتبادل والإعتراف بهم وبذواتهم وبوجودهم وبأفكارهم وبأحزابهم . بحيث قدرت نسبتهم بـ 86.72 %.

خاتمة:

تتشكل الهيئة التشريعية في الجزائر من عدة تشكيلات سياسية، اقتصادية، دينية، ثقافية وضعت قصداً من قبل المشرع الجزائري بالأساس بقصد التعاون على التنمية الوطنية والنهوض بالبلد الى مصاف البلدان النامية والمتقدمة. حيث عرفنا بأن الهيئة التشريعية أسست بغية التشريع والمصادقة على مشاريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة ومسائلتها ومراقبتها ومتابعة مشاريع عملها باعتبار بأن نواب المجلس هو نواب عن أحزابهم السياسية وعن المواطنين والولايات والمناطق التي فوضتهم وخولتهم عنها. الا أن طبيعة الهيئة تنظيمياً وقانونياً وبيروقراطياً لم تتجسد على أرض الواقع كما كان معهود عليها، ذلك لوجود اختلافات وتباينات كثيرة وعديدة داخل المجلس بين النواب المنتمين الى العديد من التيارات والاتجاهات والفلسفات، الأمر الذي يعرقل سير المجل ويحد من عمله بالصفة التي يُرادها. ولأنه في الاختلاف رحمة، الا أن الاختلافات داخل المجلس ولدت خلافات حول قضايا واحداث معينة بين الفصائل السياسية أولاً وبين النواب المنتمين الى تشكيلة من المناطق الثقافية (عرب، شاوية قبائل، بني ميزاب، شناوة، شلوح، طوارق) أو بين الاحزاب السياسية المتنافسة على السلطة والريادة والأغلبية والتحالف حيث وجدنا بأن هناك افكاراً ايديولوجيا ذات بعد سياسي بين الأحزاب الوطنية والاسلامية والقومية والعلمانية والراديكالية والثورية وما الى ذلك من اتجاهات. كما وجدنا بان الهيئة تعج بالأفكار ذات الاتجاه الاقتصادي حيث وجدنا انتماءات لأنظمة اقتصادية رأسمالية ينادي النواب بها والى تبنيها وانظمة اشتراكية وأخرى اسلامية. كما وجدنا بأن هناك ايديولوجيا ذات بعد ديني ومذهبي أي بين الأحزاب الاسلامية والأحزاب الليبرالية والعلمانية والشيوعية وما الى ذلك. وتوصلنا الى نتيجة هامة هي أن هذه التشكيلات والجماعات التي تشكلت في المجلس صار بينها نزاعات تصل الى درجة الحدة والشدة اثناء المصادقة على مشاريع القوانين ونزاعات تأخذ عدة مظاهر منها ما هو ثقافي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو ديني فضلاً عن صراعات تنظيمية ومصلحية بين النواب فيما بينهم وبينهم وبين ادارة المجلس وبعض الاطراف الأخرى.

كما خلصنا بأن هناك أبعاداً أربعاً داخل الهيئة التشريعية وهي من شأنها أن تكون في نفس الوقت عوامل وأسباب لتولد النزاع داخل الهيئة والتي تعددت بتعدد الابعاد الايديولوجية الا أننا توصلنا الى نتيجة مؤداها بأن النزاع المتفشي والظاهر بكثرة هو نزاع ذو اتجاه ثقافي أي بين النواب المنتمين الى مناطقهم الثقافية والجهات التي فوضتهم عليها، ثم تليه النزاع السياسي أي ذلك النزاع الحاصل بين الأحزاب السياسية التي تختلف فلسفاتها

ومبادئها وافكارها واهدافها ومصالحا أي بين أحزاب الاغلبية والتي هي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي وبين باقي الأحزاب الاخرى، أو بين الاحزاب السياسية ذات التوجه الوطني والاخرى ذات التوجه الإسلامي أو القومي أو الثوري أو الشيوعي أو الراديكالي.

الهوامش:

(1) J.Carlson," l'entreprise industrielle Algerienne" ,Revue camadienne,L'homme et entreprise, les EPS du quebec, n°1220 , dec , p 95.

(2) Cegoos, bureau d'etude français , les probleme de l'entreprise " etude sur l'entreprise Algerienne ", Ed Cegoos,1994 , P 28

(3) باريون ياكو، ما هي الإيديولوجيا،، ط1 ، ترجمة أسعد رزق، الدار العلمية، بيروت ،1971 ، ص 10.

(4) Milton Rockeach, Belief , Attitudes And Values , Tossy - Boss , 1972, P 124.

(5) محمد سليمان شعلان ويوسف خليل، إيديولوجية جمال عبد الناصر ومفاهيمها في التربية والتعليم، مكتبة غريب، القاهرة،1982 ، ص 6 .

(6) على ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 7

(7) نبيل رمزي، سوسيولوجيا المعرفة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001 ، ، ص 07

(8) انتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمه أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط02، القاهرة، 2006 ص 56.

(9) نبيل رمزي، نفس المرجع، ص 18.

(10) عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، دار التنوير، بيروت، ط1، 1983، ص 52.

(11) بكري خليل، الإيدولوجيا والمعرفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ، ص 127.

(12) عدنان عويد، الايديولوجيا والوعي المطابق، دار التكوين للنشر والتوزيع، دمشق، 2006 ، ص 20 .

(13) E.Willieams, Dictionnaire de sociologie , Adaptation francaise par, Armand cuvillier , 2 eme éd , Librairie marcel rivére et cie , Paris , 1971 , p 62

(14) توفيق الشرعبي، "دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات"، دليل تدريبي لمشروع التماسك الاجتماعي اليمن، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2012. ص 12

(15) عبد المنعم جابر البلوي، الصراع التنظيمي، كتاب الكتروني من المكتبة الالكترونية شبكة الوتين، ص 04 .

(16) زعبي زغبي، "حل النزاعات"، دليل تدريبي حول تمكين المرأة للحصول على حقها في الميراث، مركز وئام، القدس، 2013، ص ص. 18.16.

(17) منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع في الأصول النظرية، الأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، جويلية 1997، مركز دراسات المستقبل، مصر، ص 43 .

(18) للمزيد راجع العيد عاشوري، المؤسسة التشريعية في الجزائر، منشورات المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص.ص 35 . 46

(19) للمزيد أنظر مسعود شيهوب "المبادرة بالقوانين بين المجلس الشعبي الوطني والحكومة"، مجلة النائب، العدد الثاني، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر 2003 ، ص.ص 10.09.

(20) للمزيد ننصحك بـ عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2002 ص 420.

(21) للمزيد راجع السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 390 .

(22) العيد عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 35 . 46